الأمم المتحدة
E/CN.9/2014/NGO/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 January 2014
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من اتحاد المرأة وتنظيم الأسرة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

290114 290114 14-21158X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يرحب اتحاد المرأة وتنظيم الأسرة بالموضوع ذي الأولوية للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية المعنون ‘‘تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية’’. ووعيا من الاتحاد للأهمية التي يمثلها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، وبرنامج عمل المؤتمر الذي يعود إلى عشرين عاما، وما أولاه من توكيد للصلة القائمة بين السكان واستمرار النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وللمركز الاقتصادي للمرأة وزيادة مقدراتها، يود الإدلاء ببعض الأفكار فيما أُحرز من تقدم وما صُودف من تحديات في هذا المضمار.

ونحن ندعو الحكومات إلى أن تنتقل بالمناقشة إلى أبعد من صحة الأمهات والصحة الإنجابية. فقد آن الأوان للاعتراف بالحزمة الكاملة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وضمانها كجزء أصيل من برنامج للعمل يعاد التأكيد عليه وتوسيع نطاقه.

إن منطقة وسط وشرق أوروبا عصيَّة على التصنيف. وقد اجتازت المنطقة على مدى العشرين عاماً الماضية تحولات سياسية واقتصادية، لكن الواقع لا يزال معقدا وينطوي على تفاوتات شديدة مع استمرار مجاهدات المنطقة إزاء تنامي عدم المساواة وعواقب الأزمة المالية وتغيُّر وجهة أموال كبار الجهات المانحة نحو مناطق أخرى خلال العقد الماضي. وهذه المنطقة التي تشمل أعضاءً في الاتحاد الأوروبي ودولا في منطقة القوقاز ودولا في منطقة البلقان، إضافة إلى بلدان أخرى، لا تزال عالقة بين شمال الكرة الأرضية وجنوب الكرة الأرضية. وهي تتعرض للاضطراب الذي يحدثه نمو التطرف الديني بشكل كبير والذي بات يشكل تهديدا جسيما لتوفير الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات. وقد أسفر النفوذ المؤثر الذي تحظى به القوى المحافظة على أعضاء البرلمانات في سائر أنحاء المنطقة عن تعدد المحاولات التي تهدف إلى زيادة تقييد الحقوق الإنجابية للنساء والشبان وتضييق سُبل حصولهم على الخدمات الأساسية للصحة الإنجابية، وتمكنها من إحراز النجاح في أغلب هذه المحاولات.

وبالتقاء التطرف السائد في سائر أنحاء وسط وشرق أوروبا بعناصر أخرى، كالافتقاد إلى الإرادة السياسية وعدم الالتزام بالتصدي لهذه القضايا، إضافة إلى العبء الناجم عن عمليات التحول والأزمة المالية، وعدم كفاية قدرات المجتمع المدني الذي لا يزال في طور النمو، يكون من العسير تخيّل صورة مماثلة للواقع الحاصل في أوروبا الغربية. ولا عجب من ثم أن تسجل هذه المنطقة ٤٣ حالة إجهاض لكل ١ ٠٠٠ امرأة، وهو أعلى معدل إجهاض

دون إقليمي في العالم حسب إفادات صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولم يغنم كثير من هذه البلدان بشكل كامل من الفرصة التي أتاحها برنامج العمل من أجل تحسين حياة مواطنيه.

فبرنامج العمل يدعو إلى تحسين صحة الشباب إلى أقصى حد ممكن، وتوفير خدمات جيدة النوعية وحساسة لاحتياجاته تكفل صيانة حقوق المراهقين في الخصوصية والسرية والاحترام والرضا الواعي (الفقرات ٦-٧ (أ) و ٦-٧ (ب) و ٦-١٥ و ٧-٤٥). لكن نمو موجة التطرف أثّر بشكل كبير في حالة تنفيذ برنامج العمل في المنطقة في السنوات الأخيرة. ونجحت القوى الراديكالية المحافظة في معارضة إدخال التوعية الجنسية الشاملة أو تقديم إعانات لموانع الحمل أو كفالة الحصول على الإجهاض القانوني المأمون وسوى ذلك من خدمات الصحة الإنجابية. وتواجه المرأة والشباب عقبات لا تُحصى أمام ممارسة حقوقهم الإنجابية وسعيهم إلى الحصول على خدمات الصحة الإنجابية. كما أنهم محرومون من حقهم الأساسي في فهم المسائل المتعلقة بخصوبتهم وتحكّمهم فيها، مما يسفر عن حدوث والدية اضطرارية وتمييز في قطاعات متماسة عديدة. وليس بوسع هؤلاء أن يحولوا دون الحمل غير المرغوب فيه أو يخططوا لرعاية أسرهم أو رعاية أنفسهم، أو يقللوا مخاطر التسرب من سوق العمل أو من المدارس، أو حماية أنفسهم من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية. ومعنى الحمل غير المرغوب فيه بالنسبة للفتيات، نهاية التحصيل التعليمي وضياع فرص توليد الدخل في المستقبل، وهو ما يتسبب بشكل حاد في زيادة خطر تعرضهن للفقر الذي يقترن عادة بالوصم والإقصاء الاجتماعي. وفي حالات كثيرة للغاية يؤدي الحمل غير المرغوب فيه إلى اللجوء إلى الإجهاض غير المأمون الذي يهدد صحة وحياة الفتيات. وتنطوي معاناة النساء والفتيات المنتميات إلى الفئات المستضعفة على قدر أكبر من الأحوال السلبية.

إن عدم وجود التوعية الجنسية الشاملة هي القضية الأشد إلحاحا بالنسبة لشباب المنطقة، وهي تعبر عن نفسها في معدلات حمل المراهقات وارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بينهن. وعلى الرغم من ذيوع معايير منظمة الصحة العالمية المتعلقة بالتوعية الجنسية الشاملة على نطاق واسع، حسبما يفيد المكتب الإقليمي للمنظمة، لا تطبق هذه المعايير في أي من بلدان المنطقة. وفي الوقت الحاضر يُترك المراهقون والشباب يكابدون وحدهم الضغوط المتزايدة المتعلقة بالجنس، محوطين من ناحية، بقواعد متضاربة ومفاهيم مغلوطة ذائعة الانتشار وخوف وتمييز وقولبة نمطية جنسانية، ومن ناحية أخرى، بقلة عدد المصادر الصديقة للشباب اللازمة لتزويدهم بمعلومات موثوقة عن المسائل المتعلقة بالأمور الجنسية والحماية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي واتقاء العنف الجنسي. وهذا الواقع وعواقبه الضارة قابل للمنع إلى حد كبير.

وتشير عملية الاستعراض الجارية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ إلى أنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير من العمل من أجل توفير سبيل أمام الجميع للحصول على الصحة والحقوق الجنسية بشكل يضمن رفاه النساء والفتيات. وقد أقرت الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ القرار ٦٥/٢٣٤ الذي مددت بموجبه برنامج العمل إلى ما بعد عام ٢٠١٤. ومن الأمور الحاسمة أن تُكفل الاستفادة من هذه الفترة للتفكّر في التغييرات والتطورات التي جرت على مدى السنوات العشرين الماضية، والاستجابة للقضايا الجديدة الملّحة التي بزغت خلال هذه الفترة. وقد أتاحت مؤتمرات الاستعراض الإقليمية والمواضيعية التي عُقدت في سائر أنحاء العالم مصدرا ممتازا للمعلومات المتعلقة بالحالة الراهنة لتنفيذ برنامج العمل وانتهت إلى صياغة توصيات من أجل المضي قُدما.

وثمة فهم متنامٍ للأهمية الحاسمة لإدراج ضمانات تتعلق بالصحة والحقوق الجنسية. وقد أيدت الخطط الاستشرافية التي صيغت في المنتدى العالمي للشباب وسواه من المؤتمرات حق جميع الأشخاص في اتخاذ قرارات حرة ومبنية على الرضا الواعي وطوعية ومسؤولة بشأن أمورهم الجنسية. وثمة مسألة متكررة أخرى هي أهمية ضمان سبيل أمام الجميع للحصول على الإجهاض القانوني المأمون. وينص برنامج العمل على ضرورة أن يكون إنهاء الحمل مأمونا في الحالات التي لا يكون فيها مخالفا للقانون (الفقرة ٨-٢٥). ويحث جميع الحكومات أيضا على تعزيز التزامها بالحفاظ على صحة المرأة ومعالجة الآثار الصحية للإجهاض غير المأمون باعتبارها من الشواغل الرئيسية للصحة العامة (المرجع نفسه). وحسبما ترى منظمة الصحة العالمية، فإن أي إجهاض غير قانوني هو بحكم التعريف إجهاض غير مأمون. ومن دواعي الأسف أن ذلك هو الواقع المفروض الذي تواجهه نساء كثيرات في وسط وشرق أوروبا، ولا سيما في بولندا. وقد وضح تماما أيضا أن المعاقبة على إجراء هذه العملية لم يؤد إلى خفض عدد حالات الإجهاض؛ بل أدى بدلا من ذلك إلى زيادة عدد وفيات الأمهات واعتلالهن. من هنا، يتعين في نطاق تمديد برنامج العمل أن تجري معالجة حقوق النساء اللائي يحتجن الإجهاض حيث لا يكون متاحا قانونا، عن طريق الدعوة إلى عدم تجريم هذا الإجراء الصحي. وجدير بالتنويه في هذا الخصوص أن توافق مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، الذي أقره المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في آب/أغسطس ٢٠١٣، يحث الدول على النظر في تعديل قوانينها ونظمها واستراتيجياتها وسياساتها العامة المتصلة بالإنهاء الطوعي للحمل (الفقرة ٤٢)، كما أن الإعلان المعتمد في المنتدى العالمي للشباب المعقود في بالي بإندونيسيا في عام ٢٠١٢ يدعو الحكومات إلى عدم تجريم الإجهاض ووضع وتنفيذ سياسات وبرامج تكفل حصول الشابات على الإجهاض المأمون والقانوني والخدمات السابقة واللاحقة على الإجهاض، بدون التقيّد

بفترات انتظار إلزامية، أو بمتطلبات إشعار الوالدين أو الأزواج و/أو الحصول على موافقتهم، أو النص على سن معيّنة للرضا.

ولن يمكن أن يتحقق أي تقدم ما لم يجر تحقيق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. لكن بلوغ هذه الغاية سيكون مستحيلا إذا لم يسبقه اعتراف عالمي بالحقوق الجنسية والإنجابية ووجود سبيل متاح للجميع للحصول على الصحة الجنسية والإنجابية، مع إيلاء تركيز خاص للمرأة والشباب. إن المرأة تشكل نصف عدد سكان العالم، كما أن شباب اليوم يشكل أكبر جيل من الشباب عاش على ظهر الكوكب قاطبة. ومن هنا فإن ضمان الحقوق الأساسية لهذه الفئات وتوفير الأموال اللازمة لتحسين الحالة الراهنة على الصعيد العالمي هما مكونان ضروريان لتحقيق تقدم ملموس في الجوانب الأخرى للتنمية، بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة والقضاء على انعدام المساواة والعنف والفقر. ولا بد أن يتضمن برنامج العمل المعاد تأكيده والممَّدد بُعدا جنسانيا، وأن يعترف بأن القدرة على ممارسة الخيارات الإنجابية بحرية واستقلال هي مفتاح رئيسي لولوج جميع أبواب التنمية.

ونحن نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- إعادة تأكيد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإقرار سياسات تتعلق بالحقوق الإنجابية والحقوق الجنسية
- تحقيق أعلى معايير يمكن بلوغها للصحة الجنسانية والإنجابية عن طريق ضمان التوعية الجنسية الشاملة في المدارس، وتطوير ودعم الخدمات الصديقة للشباب، وضمان الحصول على الإجهاض المأمون والقانوني، وضمان الحصول على أساليب ميسورة لموانع الحمل المتطورة
- التوكيد على إجراء استثمارات متواصلة ومكرسة ومستديمة في مجال الصحة والحقوق الإنجابية للنساء
- كفالة الحق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الجنسية والإنجابية وخاصة للمراهقين والفئات المهمّشة من النساء، وللأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المختلفة
- جمع معلومات موزعة حسب نوع الجنس والعمر بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية من أجل دعم التقييم الوافي لما يُحرز من تقدم.